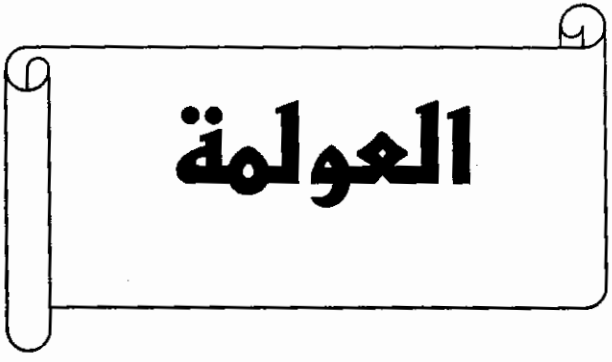
العولمة

- **تقديم :**

العولمة - ذلك المصطلح المستجد - هى قديمة قدم التاريخ، ولها استمرارية التاريخ، ولكن الذى تغير هو سرعة الإيقاع خاصة خلال العقود الأخيرة.

وعملية العولمة لا تزال فى مرحلة التشكيل والتكوين، وباستمرار تكتسب ملامح وخصائص جديدة، وبالتالى فليس هناك تاريخ محدد يمكن القول بنشأة العولمة خلاله كتاريخ بداية الثورة الصناعية مثلاً -، ذلك لأن العولمة كظاهرة ارتقائية، أممية، قد خطط لها منذ زمن بعيد، ولكن كان يتم موائمته وتطويره من فترة لأخرى وتحقيق أكبر استفادة منه للدول الكبرى والقوة المسيطرة خلال كل مرحلة من مراحل التطور.

وقد بدئ فى صياغة العديد من المفاهيم ومحاولة عولمتها وتنميطها على مستوى العالم، مثال ذلك :

- الألعاب الأوليمبية.
- التاريخ الميلادى للتقويم الجريجورى.
- إنشاء عصبة الأمم.
- ثم إنشاء الأمم المتحدة.
- البنك الدولى للإنشاء والتعمير.
- صندوق النقد الدولى.
- اتفاقية تحرير التجارة، وبداية عمل منظمة التجارة العالمية W.T.O[1].

وفى ذات الوقت فإن العولمة ارتبطت بالإنجازات العلمية، والتكنولوجية، والسياسية والاقتصادية التى تحققت فى العالم، وهذا الارتباط ذو اتجاهين، حيث يمكن القول بأن العولمة هى نتاج تلك الإنجازات، كما يمكن القول بأن تلك الإنجازات هى من نتاج العولمة. وأيًا كان القول فإن سرعة إيقاع العولمة مرتبط بسرعة إيقاع تلك الإنجازات. وحيث تسارعت تلك الإنجازات فى آخر خمسة عقود تسارع معها أيضًا سرعة إيقاع العولمة.

- **ارتباط سرعة العولمة بالإنجازات المتحققة فى العالم :**

من هذه التحركات هائلة السرعة والتى ظهر معها سرعة العولمة ما يلى :

1 - حركة التحضر، أى الانتقال من الريف إلى الحضر، ويترتب على ذلك ظاهرتان، زيادة عدد المدن، وتضخم سكان المدن، حيث تزايدت أعداد المدن وتضخمت سكانيًا كما يوضح الجدول.

---

[1] يضاف إلى ذلك التعامل بالذهب، ثم الدولار، ثم اليورو، كعملات عالمية.

السنة	عدد المدن التي يزيد سكانها
1850	4 مدن
1890	19 مدينة
1960	141 مدينة
1990	326 مدينة

المصدر : محمد شفيق جبر، "العولمة والخصخصة"، جريدة الأهرام، 1998/7/5.

ومن ذلك يتضح أن معدل التحضر يزداد بنسبة 8٪، أى يتضاعف سكان المدن كل 10 سنوات، وما يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية واجتماعية.

2 - تزايد معدل استهلاك الطاقة نتيجة لما حدث من قفزات هائلة فى مجالات الصناعة والزراعة والمواصلات، وما يرتبط بذلك من تطور هائل فى الإنتاج.

3 - تعدد الابتكارات التكنولوجية، وسرعتها من فترة لأخرى بل أصبحت من يوم لآخر. وفى نفس الوقت قصر الفترة ما بين الابتكار والاستغلال التجارى أى الإنتاج للسوق. حيث تدنت الفترة الزمنية بين الاكتشاف العلمى والتطبيق التكنولوجى.

فمثلاً، الفترة بين الاكتشاف العلمى للموتور الكهربائى عام 1821 وتطبيقه فى الصناعة عام 1886 نحو 65 عامًا، واستغرق المفاعل الذرى بين الاكتشاف العلمى عام 1932 والتطبيق عام 1942 حوالى 10 سنوات.

بينما استغرقت الخلية الشمسية عامين بين العلم والتطبيق. وتضيق هذه الفترة باستمرار لتصل الآن إلى أقل من 8 شهور، وربما أقل من ذلك (الكمبيوتر، التليفون المحمول...).

4 - التطور الذى حدث فى وسائل الانتقال (الدواب، المركبات، الباخرة، القطار، الطائرة، الطائرة الأسرع من الصوت...).

وذلك يعنى ترابط المصالح وعولمة المؤسسات، والاتجاه الفعلى نحو عولمة اقتصادية فى بدايتها، اجتماعية فى منتصفها، سياسية فى نهايتها.

3- وقد تزايدت هذه التحركات والتغيرات وزادت سرعتها فى التسعينيات، بما أثر على سرعة العولمة فى هذا العقد، ومثال لما حدث فى عقد التسعينيات :

- انهيار الاتحاد السوفيتى، الذى لم يكن متوقعًا أو على الأقل بالصورة التى حدث بها[1]، وتفتته إلى مجموعة من الدول التى سارعت بالاتجاه نحو التحرر الاقتصادى، وما ارتبط بذلك من سرعة حركة تيار العولمة فى تلك الدول.
- ثورة الاتصالات والمعلومات والغير مسبوق تاريخيًا والتى أدت أن يكون العالم قرية كونية على درجة كبيرة من الترابط والاتصال انعكس ذلك على انتشار العولمة وسرعة سريانها والترويج لها.
- ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية، والتى تعد من مرتكزات العولمة، تدعيم وتساند وتؤيد الاتجاه نحو العولمة وبتكتلها هذا فإنها أيضًا تتحوط تجاه مخاطر وسلبيات العولمة، ومن هذه التكتلات :

⇐ الاتحاد الأوروبى.

⇐ النافتا.

⇐ الأسيان... وغيرهم.

- عالمية العملية الإنتاجية، أو عولمة العملية الإنتاجية، بمعنى أن المنتج الواحد المكون من أجزاء عديدة يتم إنتاجها فى عدة دول ووفقًا للمزايا التنافسية، ويتم تجميعها بعد ذلك فى دول ما - مثال ذلك السيارات والأجهزة الكهربائية[1]،.. والمعدات الثقيلة، وهذا التطور حدث بعد أن كانت العولمة تشمل التبادل السوق والتجارة والتوزيع.
- إزالة الحواجز أمام حركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، مع سرعتها بزيادة قدرة الاتصالات والمعلومات - وما فى ذلك من مخاطر على اقتصاديات الدول - مع زيادة الاعتماد على البورصات العالمية وتعاظم نشاطها.

السيارات والأجهزة الكهربائية[1]،.. والمعدات الثقيلة، وهذا التطور حدث بعد أن كانت العولمة تشمل التبادل السوق والتجارة والتوزيع.
- إزالة الحواجز أمام حركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، مع سرعتها بزيادة قدرة الاتصالات والمعلومات - وما فى ذلك من مخاطر على اقتصاديات الدول - مع زيادة الاعتماد على البورصات العالمية وتعاظم نشاطها.
- اتجاه عديد من الدول - إن لم يكن كلها تقريبًا - إلى اقتصاديات السوق الحر، مع ظهور برامج الإصلاح الاقتصادى التى يقودها البنك وصندوق النقد الدوليين.

---

[1] قد يطرح السؤال التالى نفسه ؟ هل تجربة تفكك الاتحاد السوفيتى جائزة التكرار ؟ فمثلا تفكك الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحدى وخمسين جمهورية، ولماذا لا ؟

مما سبق يتضح ـ بصفة عامة ـ أن هناك عوامل رئيسية تفاعلت لتكوين مضمون ومصطلح العولمة، وذلك عبر فترة ممتدة من التاريخ الإنسانى، كان للدول الاستعمارية والرأسمالية اليد العليا فى فرضها، ومن هذه العوامل :

- قديمًا، الغزو العسكرى، بأن يفرض نمط ثقافة ومعيشة وفكر الآخر، وبالتالى حاولت دائمًا الدول المستعمرة دمج المستعمرات فى كيانها ـ الاستعمار الفرنسى للجزائر وأفريقيا، والاستعمار البريطانى للهند ومصر.
- حديثًا عن طريق التجارة والتبادل، بما يؤدى إلى السيطرة على الموارد والأسواق والتكنولوجيا والمعلومات، وما يفرضه ذلك من دخول الجنوبيين تحت مظلة الشماليين الأقوى اقتصاديًا، وما يترتب على ذلك معروف سلفًا.
- السيطرة الفكرية، أداة رئيسية من أدوات فرض العولمة، مستخدمة فى ذلك الإعلام القوى الجائر من خلال السماوات المفتوحة وكافة وسائل الإقناع، بما يؤدى إلى تدمير مقاومة الآخر ضد العولمة وبالتالى يصبح أمام الدول طريق واحد هو الاندفاع نحو العولمة.
- فرض إرادة الخضوع لدول المركز وما يرتبط بها من دول[1]، وذلك من خلال الاتفاقيات العالمية[2]، والمؤتمرات[3]، والتجمعات والجمعيات، والمجموعات[4]. بما يؤدى إلى الاستسلام الإرادى لمسارات العولمة، وبذل الجهد فى متابعة المركز وملاحقة تطوراته وكل مستجد لتنفيذه.
- وأخيرًا ـ وهو المطلب الأساسى للعولمة ـ السيطرة الحضارية، بحيث تسود حضارة دولة (أو دول) المركز بقيمها ومبادئها ـ بل وأكثر من ذلك بنمط معيشتها ولغتها ـ وعلى الدول الأخرى أن تقلع عن حضارتها وتتناساها وتصبح متلقية، مقلدة، ومسيره.

وبالتالى يمكن التأكيد على أن العولمة هى نتيجة تطور مجتمعى (عالمى) يشمل النواحى الاقتصادية، التكنولوجية، المعلوماتية، الثقافية، والاجتماعية. وأن هذا التطور

---

(1) مثلاً يوضع اسم الشركة للمنتج ـ (إنتاج مرسيدس/إنتاج سانيو/إنتاج ناشيونال) ـ وليس مكان أو دولة المنشأ.

(1) مثلاً يوضع اسم الشركة للمنتج ـ (إنتاج مرسيدس/إنتاج سانيو/إنتاج ناشيونال) ـ وليس مكان أو دولة المنشأ.

(1) إسرائيل على سبيل المثال فى المنطقة العربية، والولايات المتحدة فى العالم.

(2) اتفاقية تحرير التجارة على سبيل المثال.

(3) مؤتمر الأمم المتحدة للسكان.

(4) مجموعة كوبنهاجن للسلام مع إسرائيل.

لم يكن كله تلقائى بل كان مخططًا ومستهدفًا فى جوانبه الأكثر تأثيرًا وذلك لإيجاد القرية الكونية تدعيمًا لهيمنة مستهدفة.

مما سبق يمكن القول أن العولمة - فى صورتها الحالية - هى ظاهرة تفرض تأثيرها على التاريخ الإنسانى كله. ولا يمكن تجاهل ذلك أو إعادته للوراء. لأننا بالفعل نعيش مجتمعًا متعولمًا واقتصادًا متعولمًا تحكمه وتتحكم فيه قوى عالمية - وتفرض عولمته - هى أقوى من الدول والحكومات.

هذه القوى العالمية تتحكم فى الاقتصاد (الإنتاج - التجارة - المال - الطاقة...)، كما تتحكم فى السلوك البشرى عن طريق الإعلام والسماوات المفتوحة والاتصالات، وتتحكم فى العقول عن طريق التكنولوجيا... ورغم ذلك فإن هناك من ينفى ذلك جهلاً أو مكابرة.

وعلى ذلك فإن العولمة أصبحت واقعًا نعيشه - بخيرها وشرها - وعلينا أن نعمل جاهدين للحد من وإيقاف أهداف العولمة السلبية، وفى نفس الوقت الاستفادة من جوانبها الإيجابية، ذلك حتى لا نعزل أنفسنا، أو يعزلنا غيرنا عن حركة المجتمع العالمى.

إن ما حدث فى دول جنوب شرق آسيا منذ منتصف 1997، والانهيار الاقتصادى كانت العولمة والاجتياح المالى سبب رئيسى له (أو حركة رؤوس الأموال)، فما حدث لكل من تايلاند، كوريا، إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، ما هو إلا تأثير مباشر لسلبيات العولمة، وقد يرى البعض أنه فى نفس الوقت درس لمن يحاول أن يتصدى للعولمة.

- **أهداف العولمة، ومبرراتها :**

هناك مجموعة من الأهداف - وهى أيضًا مبررات - وضعها مؤيدوا العولمة دفاعًا عنها وترويجًا لها. وهى تحتاج لكثير من التأكيد، لأن وقائع كثيرة فى مناطق عديدة فى العالم قد لا تأتى متوافقة مع هذه الأهداف والمبررات، بل وتأتى معاكسة لها خاصة فى الدول التى تقود وتتزعم تيار العولمة.

ومن هذه الأهداف والمبررات للعولمة ما يلى :

- مزيدًا من الحرية للإنسان فى كافة جوانبها.
- مزيد من رفاهية الحياة الإنسانية، حيث من المفروض أن تؤدى العولمة وتكفل المزيد من الرعاية الاجتماعية، والصحية، والتعليمية، والثقافية.
- مزيد من حسن وكفاءة استغلال الموارد الطبيعية، والحفاظ على البيئة.
- مزيد من الديمقراطية السياسية، والمشاركة الفاعلة فى الحياة السياسية، وتداول السلطة.
- مزيد من العدالة فى العلاقات الدولية، بكافة أنواعها.
- حرية حركة واستخدام المواهب والعقول فى أى مكان، وفى كل مكان بدون التقيد بحدود الدول[1].

وهذه هى الغايات - نظريًا - للعولمة التى تحاول الدول الكبرى صاحبة المصلحة

---

[1] هذا المفهوم تطلق عليه الدول النامية "سرقة العقول" بعد أن كانت تطلق عليها "هجرة العقول".

إقناع باقى دول العالم ـ التابعة ـ بمبررات ومزايا العولمة.

وفى صياغة أخرى ـ أكثر تحديدًا ـ لأهداف العولمة، يمكننا أن نصيغها فى الآتى :

- تحقيق الاستخدام الأمثل والأكفء لموارد الثروة فى العالم.
- تحقيق سوق عالمى مفتوح أمام جميع دول العالم بدون حوائل تمنع حركة السلع والأموال والعمال...
- تحقيق الاستقرار والأمن العالمى، وبالطبع الإقليمى بالقضاء على النزاعات المحلية أو الإقليمية.
- تحقيق قدر أكبر من التجانس العالمى فى الثقافة وفى مستويات المعيشة وفى أنماط الحياة ـ بمعنى التخلص من الثقافات القومية أو المحلية وأنماط الحياة القومية كذلك ـ وفى نفس الوقت إزالة التوجهات الإقليمية / المحلية / القومية، وتفكيك تلك الروابط إن وجدت[2].
- تحقيق وحدة الإنسان، ذلك عن طريق إذابة فوارق الأجناس، والقضاء على القوميات، وتأكيدًا لحقوق الإنسان.
- تحقيق الهدف (الغير معلن) وهو الوصول إلى حكومة عالمية، أو فوق قومية لإدارة العالم ـ من يتزعمها ؟، القطب الأوحد بالطبع.

ولكن السؤال هو، هل تحقق شىء من هذا فى الواقع ـ أو هناك ما يؤكد أن تلك الأهداف فى سبيلها للتحقق، رغم كثرة الحالات والمواقف التى تثبت عكس ذلك.

وبصفة عامة فإن أهداف ودوافع العولمة مجملها هو تطوير القدرات البشرية، وإطلاقها، وتحسين نوعية الحياة، وخلق وإيجاد مجتمع أفضل، وسيادة الحرية والديمقراطية، والعدالة بين دول العالم وبعضها.

تلك الأهداف هى التى تروج لها العولمة، والتى لم يتم اختيارها بعد بدرجة كافية للتعرف على صدق أو زيف تلك الأهداف، وإن كانت الشواهد المحددة تؤكد زيفها.

مما سبق، اتضح لنا أن العولمة ظاهرة ذات طابع حركى ديناميكى مستمر ومتغير، لها جوانب وأبعاد عديدة، تلك الجوانب هى التى تظهر من خلالها العولمة وتمارس سطوتها وحركتها وانتشارها ـ أو من خلال تلك الجوانب تتسلل العولمة داخل الدول والمجتمعات حتى تستطيع أو تعولمها ـ أى تضمها إلى المتعولمين ـ وتصبح حركتها وتوجهاتها من خلال أدوات العولمة. وتلك الجوانب التى تمارس العولمة دورها من خلالها هى :

الجوانب السياسية / الجوانب الاقتصادية / الجوانب الاجتماعية / الجوانب الثقافية / الجوانب التكنولوجية / الجوانب القانونية / الجوانب الإنسانية.

وقبل أن نشير إلى جوانب العولمة السابقة، نوضح بأننا نتناول تحليل العولمة بمفهوم النموذج المركب للتطور الطبيعى للرأسمالية، وليس بمفهوم النموذج البسيط التأمرى للنظام الرأسمالى، وأن كان الأخير لا نستطيع اغتياله كله من تفكير مجتمعاتنا نظرًا لتجاربها الطويلة المريرة والتى مازالت مستمرة مع الرأسمالية.

---

[2] مثال ذلك تفكيك الروابط العربية (الجامعة العربية ـ السوق العربية المشتركة... وغيرها) وإحلالها مثلاً بالشرق أوسطية.

وتشمل جوانب العولمة[1] ما يلى :

الجوانب السياسية للعولمة : وتتلخص فى الحرية والديمقراطية، ويقصد بالحرية، حرية الفكر والعقيدة والاختيار، والانتخاب، وحرية إتاحة المعلومات والبيانات وتداولها، وحرية الحركة والتحرك....

⇐ الجوانب الاقتصادية للعولمة :

وهى الجوانب الأكثر جلبة للعولمة، والأكثر أثرًا، وتقوم على :

- حركة اندماج - بين الشركات والمؤسسات - وتكتل اقتصادى بين الدول غير مسبوق.
- إنتاج منتجات جديدة، واسعة الاستخدام، بأحجام اقتصادية كبيرة لتدنية التكاليف.
- استخدام نظم تسويق فورية على جميع المستويات تمكن من الإتاحة الفورية.
- فى المكان والزمان - للسلع والخدمات المطلوبة.
- استخدام وسائل دفع غير تقليدية، ونظم تمويل عالمية، انكشافية الطابع، وذات سرعة فائقة (اعتمادًا على ثورة الاتصالات).
- الاستخدام الأمثل للعنصر البشرى الأكفء دون التقيد بالحدود والجنسيات.

⇐ الجوانب الاجتماعية للعولمة :

أصبح من الواضح للعيان أن تجمعات القوى الاجتماعية القومية، المحلية، وحتى الأسرية تتجه إلى نمط عالمى يقلص القيم المحلية الوطنية، بل ويعمل على تبديلها، وبما يؤدى إلى إدخال وسيادة أنماط وقيم اجتماعية جديدة فى المجتمع العالمى متماثلة (بل موحدة).

ويمكن القول أنها أنماط العالم الغربى المتقدم الذى يعمل على فرضها وسيادتها على العالم كله. ومن المفروض أن العولمة تستهدف الإنسان أولاً من حيث حياته وحريته عن طريق سيادة مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية، وعدالة التوزيع.

⇐ الجانب الثقافى للعولمة :

فى ظل العولمة يوجد الاجتياح الثقافى غير المسبوق، بحيث تصبح الثقافة العالمية هى الموجه الغامرة والنافذة إلى داخل الوطن، والشعب. وبالتالى تتخلى الدول الصغيرة عن ثقافتها المحلية والوطنية وكافة خصائصها الثقافية لصالح الثقافة العالمية. ولا تتم هذه العملية بصورة بسيطة ولكن من خلال تصدع ثقافى وحضارى، وصراع أجيال وثقافات يتضح معه عجز الثقافة المحلية عن تقديم تصورات جديدة لواقع جديد. وبالتالى عدم تطوير الثقافة المحلية يجبر تلك الدول على القبول بسيادة الثقافة العالمية

---

[1] دكتور / محسم أحمد الخضرى - "العولمة، مقدمة فى فكر واقتصاد عصر اللادولة"، مجموعة النيل العربية - القاهرة - الطبعة الأولى - عام 2000، ص 84 وما بعدها.

واعتناقها[1].

⇐ الجانب التكنولوجى للعولمة :

تكنولوجيا الاتصال وما حققته من تطورات هائلة أدت إلى سرعة اجتياح العولمة والتى ألغت حدود الدولة كما أن العولمة فى حد ذاتها هى سلسلة متصلة من التطورات والاكتشافات التكنولوجية فائقة القدرة، واسعة الانتشار سهلة الاستعمال، هى أيضًا دعمت وتدعم عملية العولمة من حيث سرعتها وقدراتها.

⇐ الجوانب القانونية للعولمة :

حيث تلزم العولمة الدول باحترام الاتفاقيات والمواثيق الدولية، ويزداد دور وأهمية المؤسسات الدولية[2]، والتشريع الدولى والتحكيم الدولى.

كذلك يتم توحيد المفاهيم والمصطلحات والتشريعات القانونية، مع سيادة قوانين عالمية لا يجوز الخروج عليها[3].

وجوانب العولمة السالف الإشارة إليها تتعامل معها الدول النامية بمفاهيمها ـ مفاهيم وممارسات التخلف ـ حيث قد تقبل دولة من الدول جانب دون الجوانب الأخرى، أو بعض الجوانب دون جانب معين.

مثال ذلك قد تقبل بعض الدول بالجانب الاقتصادى من العولمة وترفض الجانب السياسى المتعلق بالديمقراطية، والتعددية، وحقوق الإنسان. وقد ترفض دول أخرى الجانب المتعلق بالاتصالية والمعلوماتية وتمنع الاتصال بالإنترنت بل وتجرمه.

مما سبق نستخلص بأن العولمة هى واقع، حركتها قديمة وتسارعها حديث، بداياتها القديمة فردية غير مستهدفة، حاليًا أصبحت مستهدفة من رغبة الكيانات الكبرى فى التوسع، والسيطرة، وإملاء الإرادة وبسط النفوذ. وهى فى نفس الوقت نتيجة منطقية لزيادة احتياجات المشروعات الكبرى إلى أسواق متاحة تنمو بشكل دائم.

وهذا التصور يفرض على الدول مزيد من المسئولية ومن الأعباء حتى تستطيع أن تجابه سيطرة وتحكم الكيانات الكبرى والسيطرة على الأسواق الوطنية. وذلك عن طريق استراتيجيات جديدة، وتوجهات جديدة للدول النامية، مع زيادة طاقاتها فى مختلف المجالات. والبحث عن إمكانيات وسبل التعاون والترابط والتكتل فيما بينها.

لأن الكيانات الكبرى تتجه دائمًا إلى التكتل لما فيه مصلحتها، حيث أن تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج فى الدول الكبرى يدفعها باستمرار إلى التوجه نحو التكتل والاندماج، ومن ثم نحو العولمة بشكل طبيعى، ومن هذا المنطلق تعد العولمة عملية تطور تقدمى بأبعادها الإنسانية، والسياسية والاقتصادية، والحضارية، وهذا الطابع

---

[1] انظر ص 170، ص 171.

[2] مثال ذلك حقوق (قانون) الملكية الفكرية...

[3] الأمم المتحدة، اتفاقية تحرير التجارة.

وتلك الأبعاد تفرض أو تؤدى إلى محاولة تلك الكيانات باستمرار لتحقيق :

- عولمة الإنتاج، أى الأنشطة الإنتاجية فى الشركات والمؤسسات عن طريق الشركات عابرة الجنسية.
- عولمة النشاط المالى، واندماج وارتباط الأسواق المالية ببعضها واتجاهها إلى السيطرة.
- عولمة البنية التحتية، كالاتصالات، والنقل وغيرها.
- عولمة مراكز صنع القرارات الاقتصادية العالمية ـ والتى تؤثر بصفة خاصة على الدول النامية ـ مثل المؤسسات الدولية كالبنك الدولى وصندوق النقد.
- محاولة العولمة السياسية، وهى من أهم دواعى العولمة ـ أسباب أو نتائج كما تشاء ـ اتجاه العالم إلى عالم القطب الواحد ـ ولهذه الوضعية تأثيراتها السياسية والاقتصادية والثقافية، والتكنولوجية ـ وتصب جميعها فى اتجاه العولمة.

والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة مازالت تناضل من أجل استمرار سيطرتها على العالم سياسيًا واقتصاديًا من خلال :

- اكتساب مزيد من القوة الاقتصادية والسياسية، عن طريق تطوير قوى الإنتاج، والتكتلات الاقتصادية، والقدرات التكنولوجية الهائلة.
- إضعاف القوى المناوئة، أو المحتمل أن تنافس أو تزاحم الاقتصاد الأمريكى باستخدام كافة الأساليب ـ مشروعة وغير مشروعة ـ للحيلولة دون امتلاك هذه القوى لمقومات المزاحمة.

- **العولمة Globalization، والتعولم Gullibility[1] :**

نود الإشارة إلى أن هناك فرق بين "العولمة" و "التعولم". فالعولمة عملية قسرية إجبارية تجتاح العالم، وهى مفروضة لا تتيح الاختيار الحر، ولا التنوع ولا تعترف بالتكافؤ، ولكنها تقترن بالحتمية ومن ثم فهى تتصف بالعمومية (أى تجتاح العالم دون تفرقة بين الدول).

أما التعولم فهى عملية إرادية مخططة، يتم وضع محتواها واستيعاب جوانبها المختلفة بشكل يحافظ على حرية الإرادة الوطنية وفرض الخيارات والاختيارات وهى تتصف بالخصوصية (أى أن كل دولة لها ظروفها على ممارسة التعولم).

ومن ذلك فالعولمة حالة، والتعولم عملية، العولمة ظاهرة قديمة ومستمرة، ولكن زادت سرعتها واتخذت أبعاد جديدة (اقتصادية، مالية، اجتماعية، ثقافية، سياسية...)، وليس للدولة سيطرة عليها (الاتصالات، والمعلومات...)، كما أنه ازداد نفوذ وسطوة أدواتها (الشركات متعددة الجنسية، المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الدولية ـ مثل الصندوق والبنك الدوليين، ومنظمات الأمم المتحدة)، كما أنه ظهرت آليات جديدة مستقلة عن الدولة، تقوم بوظائف كانت تقوم بها الدولة كالمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى.

وبالتالى يتضح مما سبق الإشارة إليه أن العولمة عملية لا إرادية، مفروضة ـ وأن

---

[1] دكتور محسن احمد الخضرى ـ مرجع سابق.

شئت قل هى حركة تطور المجتمع العالمى وتوجهاته ـ، ولابد من مسايرتها والدخول فيها أردنا أو لم نرد، وإلا سنتخلف عن قطار التنمية وتزداد عزلة الدولة التى ترفض العولمة.

أما التعولم، فهى تلك العملية الإرادية، ويستهدف منها إعداد الدولة للدخول فى العولمة وموائمة نفسها لأدواتها ومجرياتها، والعمل على الاستفادة من إيجابيات العولمة وتدنية سلبياتها. وبالتالى فإن عملية التعولم ضرورية تقدم عليها الحكومات الرشيدة لإعداد مجتمعاتها للتعامل مع مرحلة جديدة من مراحل التطور العالمى. وعملية التعولم على درجة كبيرة من الأهمية ـ ولها أدواتها وإجراءاتها ـ ويختلف المدى الزمنى من مجتمع لأخر وفقًا لحالة كل مجتمع، وهى لازمة فى دولنا للدخول المتأنى وبأقل قدر من الخسائر ـ اقتصادية واجتماعية ـ فى العولمة.

والتعولم يتطلب الاستفادة من الخصوصية الذاتية فى المجتمع، واستغلال الموقع الجغرافى وما به من مزايا تنافسية اقتصادية، وصناعية، وتاريخية، وبما يؤثر على قدرة المجتمع فى الحفاظ على هويته عند دخوله مرحلة العولمة.

- **آليات العولمة :**

حتى تتحقق العولمة ـ على مستوى العالم، وبدخول دوله فى مظلة العولمة ـ كان لابد من وجود آليات (مؤسسات، منظمات، أجهزة...) تعمل على نشر، وتأكيد، وسيادة مفاهيم العولمة، ثم بعد ذلك إلزام غير معلن من تلك الآليات بالاندماج فى موجة العولمة.

وكان للأمم المتحدة ومنظماتها دور أساسى فى الإعداد والتمهيد وتحقيق نظام العولمة. حيث أوجدت كلا من أشكال "الفوقية" ـ أى فوق حكومات الدول ـ هيئت الفكر الإنسانى للقبول بالعولمة وأدواتها ـ أى الحكومة فوق القطرية ـ، تؤثر سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا فى مجريات الأمور فى العالم.

وهناك عدة مؤسسات عالمية أشرفت ـ وتشرف على عملية العولمة وإيجاد ركائزها (بنيتها التحتية)، وفى مقدمة تلك المؤسسات :

- منظمة التجارة العالمية.
- صندوق النقد الدولى.
- البنك الدولى.

هذا طبعًا بالإضافة إلى باقى منظمات الأمم المتحدة وفيما يلى موجز لمهام كل من تلك المنظمات :

(1) منظمة التجارة العالمية W.T.O:

من أهم مؤسسات العولمة، حيث تعمل على تحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة على نفسها إلى اقتصاديات مفتوحة، مندمجة فى الاقتصاد العالمى، وهذه المنظمة هى وليدة عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية ولكن أرجئت واستخدمت الجات بدلاً منها كمرحلة توصل إليها حتى تكتمل الظروف الموضوعية لدخول الدول إلى سوق عالمية

واحدة مفتوحة.

وقد أصبحت منظمة التجارة العالمية هى المنظمة الرئيسية المسئولة عن تنفيذ العولمة على المستوى التجارى والاقتصادى. وتضم 134 دولة حتى يونيو 1999 وتشارك بنحو 95٪ من حجم التجارة الدولية.

وتضع منظمة التجارة العالمية مجموعة من القواعد والقوانين التى تلتزم بها الدول الأعضاء فى مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات والأفكار وذلك من أجل حماية المنافسة، ومقاومة الممارسات التجارية غير التنافسية، كالدعم والإغراق. هذا مع إعطاء فترة سماح مناسبة للاقتصاديات المتخلفة لتستطيع موائمة نفسها لنظم العولمة.

(2) صندوق النقد الدولى :

أنشئ الصندوق بموجب اتفاقية بريتون وودز عام 1944، ووظيفة الصندوق هى العمل على دعم واستقرار أسعار الصرف، ووضع نظام للمدفوعات متعددة الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، وإزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبى والتى تعوق نمو التجارة الدولية، وكانت له وظائف أخرى - ثانوية - مهمة منها :

- تقديم معونة فنية للدول الأعضاء، لتقديم المشورة فى رسم السياسات ودراسة المشكلات، واقتراح النصائح.
- برامج تدريبية متطورة فى مجال السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.
- التنسيق بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولى.

(3) البنك الدولى :

أنشئ عام 1945، بهدف توفير التمويل لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، وتنمية اقتصاديات الدول المتخلفة، ويقدم البنك عدة وظائف منها :

- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء، من دراسات واستشارات وتدريب.
- تشجيع الاستثمار الخاص (القطاع الخاص)، وإدخال برامج الإصلاح الاقتصادى والخصخصة، ومتابعة تنفيذها فى الدول الأعضاء.
- ثم، فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء.

تلك كانت مؤسسات العولمة التى تقوم على الجانب الاقتصادى والنقدى، وتتولى مهام عولمتها فى الدول المختلفة. إلا أنه كانت هناك مؤسسات تولت الجوانب الأخرى فى المجتمع، لتعمل على عولمتها وهى جوانب بالغة الأثر فى سرعة انتشار تيار العولمة، وفى نفس الوقت هى أيضًا من ضمن أهم آليات العولمة، ومنها :

⇐ شبكة الإنترنت :

لانتشار شبكة الإنترنت دور رئيسى فى زيادة الترابط، والاتصال، وتخطى الحدود، وشمولية وعالمية المعرفة مما يزيد من توحيد العالم والدفع نحو العولمة.

⇐ شبكة الاتصالات العالمية :

بكل مستوياتها وأنواعها تعد عامل فاعل وأساسى من أدوات ومسببات العولمة،

بواسطتها تتلاشى فواصل المكان والزمان وهى تؤكد أن العولمة واقع لا يمكن إنكاره.

⇐ الإعلام الكونى :

وما يحققه من فورية نقل المعلومة والخبر، وما يهدف إلى نشره من أفكار وثقافة - وهو ما يطلق السيادة الإعلامية - وذلك عن طريق السماوات المفتوحة التى لا يستطيع أى نظام أو مجتمع إغلاقها رغم المحاولات الفاشلة لبعض نظم الحكم فى الدول الشمولية، وذلك مما يؤدى إلى تقويم واتساع تيار العولمة فى كافة المجالات.

⇐ التجارة الإلكترونية :

حيث يستطيع الملايين من البشر وفى أى مكان، التعامل الفورى بيعًا وشراءً ا، للسلع والخدمات دون الحاجة إلى الانتقال، وهذا يعنى أن السوق أصبحت عالمية وهى ركيزة أساسية من ركائز العولمة وتأكيدًا لسيادة مفهوم العولمة والأخذ به والاستفادة منه.

⇐ المنظمات غير الحكومية :

حيث ازدادت انتشارًا وقوة وتأثيرًا فى الرأى العام على المستوى المحلى، وأصبحت تمثل قوة ضغط على الحكومات فى الدول النامية. ولها دورها التنموى الفعال والهام حيث تتوزع أعباء التنمية فى الدول النامية بين الحكومة وتلك المنظمات وهو ما يطلق عليه المشاركة الشعبية فى التنمية. ويزداد دور تلك المنظمات فى تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا الدور يزداد ويترابط مع المنظمات المتماثلة إقليميًا ودوليًا وعالميًا وهو ما يؤكد عولمة القضايا الاجتماعية والسياسية وبالصورة التى لا يمكن تجاهلها، وما يسببه ذلك من مشكلات لبعض الدول النامية.

تلك الآليات والأدوات وما تؤديه من أدوار وما تفرضه من إجراءات على مختلف دول العالم تؤدى إلى تجاوز الخصوصية الوطنية أو القومية والاتجاه نحو العالمية والتجاوز عن السيادة الوطنية لصالح القوى والتجمعات العالمية (قوى العولمة)، كما يحدث فى أوروبا، وأمريكا، وأسيا.

• خيارات العولمة :

أصبح التقدم فى عصر العولمة يرتبط بالاندماج فى الاقتصاد العالمى، ولا تستطيع أى دولة - مهما كانت إمكانياتها أو مواردها عزل نفسها عن تيار العولمة والقبول بالتخلف والتهميش، ومن المفروض أن اتجاه العولمة الحالى - وهو ما يتم الترويج له وإقناع دول العالم به - يعمل على الآتى :

- تحقيق الاستقرار العالمى بالقضاء على مناطق الصراع والنزاعات الإقليمية.
- تحقيق الشفافية بالقضاء على بؤر الفساد والجريمة المنظمة.
- العمل على حماية الحقوق الاقتصادية والإنسانية.

ومن ثم فإن التعامل مع موضوع العولمة يضع الدول - فى صراع مع نفسها - أمام ثلاث خيارات، عليها أن تختار إحداها، وهذا الصراع الداخلى يرتبط بالأوضاع الداخلية السياسية، (نظام الحكم)، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية وهى التى تؤثر وتقود إلى تفضيل خيارًا من الخيارات، أو عمل توليفة من أكثر من خيار - عولمة ولا عولمة - وهذه الخيارات هى :

الأول : القبول بالعولمة واتباعها، والمشاركة الفاعلة فيها، والتعامل كعنصر إيجابى.

الثانى : التوافق مع تيار العولمة، أى عدم التصادم مع توجهاتها. وهى تمثل القبول بالمتغيرات والمستجدات وإدخال التعديلات على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بما يماشى التوجهات العالمية - يرى البعض أن هذا الأسلوب يعنى أقل الخسائر ولا فوائد - وهو منطق الخائفين من العولمة.

الثالث : الرفض والانعزال عن تيار العولمة، وبما يعنى رفض ومقاومة أى توجهات للاندماج فى الاقتصاد والمجتمع العالمى بما فى ذلك الإصلاح الاقتصادى والسياسى، والانكفاء على الذات. ويقوم بهذا الدور القوى التى تخشى على مصالحها المكتسبة فى المجتمع والتى صداء فكرها بمضى الزمن وما زالت تتمسك بمواقعها.

- **الدخول إلى العولمة (التعولم Globalablity) :**

وبفرض أخذ المجتمع بخيار القبول بالعولمة والمشاركة فيها كعنصر ايجابى. وفى هذه الحالة يكون المجتمع قد أقر اجتياز الحدود الفاصلة بين المحلية والعالمية، ويصبح على المجتمع إذا أراد الدخول الآمن إلى العولمة وتعظيم الإيجابيات، وتدنيه السلبيات والمخاطر - لا شك أن للعولمة مخاطرها وسلبياتها والتى سنشير إليها لاحقًا - فإن على المجتمع إذا أراد ذلك أن يقوم بالآتى وخلال مراحل متتابعة :

- إيجاد قناعة مجتمعية بأهمية العولمة وضرورتها، مع جذب القوى المؤيدة للعولمة - وذلك كما حدث بالنسبة للإصلاح الاقتصادى - لتمارس دورها فى قيادة عملية التعولم، وفى ذات الوقت التمسك بالنواحى الحضارية والثقافية للمجتمع وتطويرها.
- إذا ما رأى المجتمع الدخول إلى العولمة (التعولم)، فإن هناك متطلبات لذلك، منها توفير وإعداد الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والمعلوماتية، اللازمة للدخول فى العولمة، وهذا يعنى القبول بالإصلاحات الهيكلية فى الاقتصاد والمجتمع التى تمكن أو تؤدى إلى ذلك.
- يأتى بعد ذلك مرحلة العمل فى ظل العولمة، وبما يعنى الاستفادة من المزايا وتدنية السلبيات اقتصادية، واجتماعية، وثقافيًا، وسياسيًا... وغير ذلك من الجوانب.

ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر تطوير مختلف جوانب أنشطة المجتمع (الإنتاج،

التسويق، التمويل، العنصر البشرى، التكنولوجيا، التعليم...)، ذلك حتى يمكن الاستفادة من العولمة كنظام يقوم على التكنولوجيا، والابتكار، والتجديد، والجودة، والسرعة، والعنصر البشرى الكفء.

- **كيف يحقق المجتمع العولمة (متطلبات العولمة) ؟**

تعنى العولمة الاندماج فى الاقتصاد العالمى، بحيث يصبح الاقتصاد المحلى - وهنا نشير فقط إلى الجانب الاقتصادى للعولمة - مرتبط بالاقتصاد العالمى يتأثر فيه ويتعامل من خلال توجهاته. ويأخذ الاندماج فى الاقتصاد العالمى مسارات عدة ويتم من خلال :

- **الإنتاج المشترك** بين الدول وربط الإنتاج المحلى بالسوق العالمى واحتياجاتها.
- **الاشتراك الدولى** فى التسويق عن طريق مؤسسات عالمية عابرة للجنسية.
- **التمويل الدولى** عن طريق مؤسسات مالية عالمية واسعة الانتشار سريعة الحركة ذات قدرات مالية فائقة.
- **الاشتراك فى ملكية الكوادر البشرية**، بما يعنى حرية حركة العقول والكفاءات بين الدول وعدم حصرها فى دولة معينة، وبذلك تتساقط الحدود والجنسيات. إن توحد السوق واتساعه فى ظل العولمة، وتلاشى الحدود، وزيادة الاتصال أدى وسيؤدى إلى اتجاه المنافسة ليس فقط فى الإنتاج، ولكن أيضًا ستتجه إلى التنافس فى امتلاك العقول

فالإنتاج الدولى الذى يقوم على تعميق مبادى التخصص وتقسيم العمل، والاستفادة من الميزات النسبية والمطلقة، وزيادة القدرة التنافسية (التى تقوم على الجودة والسعر) وذلك أساس الإنتاج فى عصر العولمة، والذى يسمح بحركة الموارد (طبيعية، مالية، بشرية) دون عوائق أو قيود.

كما أن إنتاج السلع فى بعض الدول لتستهلك فى العالم على اتساعه يتطلب بعد عولمة الإنتاج عولمة التسويق والتمويل والكوادر البشرية.

ولتحقيق ما سبق يتطلب الآتى :

- توفير أرضية داخلية تقبل بالعولمة وترتضى الدخول فيها، ولا تعارضها أو تقاومها.
- توفير الإطار المؤسسى اللازم للتعولم من بنية تحتية، واتفاقيات دولية، وتكتلات وتجمعات اقتصادية.
- لابد فى كل مجتمع أن يضع نظم حماية وتحوط تمكنه من تجنب الآثار السلبية والضارة للعولمة والتى قد تصيب المجتمع مسببة له العديد من الأزمات.

- كما سبق واتضح أن العولمة تقوم على قدرة المجتمع وكفاءته الاقتصادية، والتكنولوجية ومن ثم فإن التطوير والتحديث فى كل جوانب وأنشطة المجتمع (علمية، إدارية، إنتاجية، تكنولوجية، مالية...) لازم وضروى حتى يستطيع المجتمع دخول عصر العولمة ويتوائم معها ويستفيد منها، وألا فستكون الاستفادة محدودة أو معدومة أو سلبية، معنى ذلك أن الدول المتخلفة مشكوك فى مدى استفادتها من العولمة بمدى قدرتها على تطوير نفسها، وهذا بلاغ لتلك الدول من مغبة الاندفاع غير المجهز لدخول عصر وعالم العولمة.

- **العولمة ومخاطرها :**

بعد أن تعرضنا فى النقاط السابقة إلى العولمة من جوانبها المختلفة، وتعرفنا على أركانها وعناصرها، وهنا نود أن نتحسس مخاطرها، سلبياتها وأعبائها خاصة على الدول النامية وقبل أن نتناول تلك المخاطر والسلبيات، نعيد الإشارة إلى تاريخ العولمة وفرضها فى عالم اليوم وربط ذلك بالمخاطر والأثام.

يمكن القول بداية بأنه ليس هناك تاريخ محدد لظهور العولمة، فمنذ عقود طويلة - وربما قرونًا - والمجتمعات مستمرة فى التطور وهذا التطور قد يكون تلقائى فى بعض المراحل ومخطط ومستهدف فى مراحل أخرى، ليس فقط التطور ولكن التشابكات العالمية والتداخلات والسيطرة والاستعمار. وتحديدًا فإن البداية المرئية لنا للعولمة هى مع بداية الحرب العالمية الأولى، ثم الثانية والاتجاه نحو تقسيم العالم لمناطق نفوذ بين الدول المنتصرة فى الحرب، مع السيطرة والتكامل فى النواحى الاقتصادية والعسكرية بين الدول الكبرى - وكذلك التكتل كبداية.

وتزداد العولمة ظهورًا مع إنشاء الأمم المتحدة، وصندوق النقد والبنك الدوليين، ثم الوحدة الأوروبية، والشركات عابرة الجنسية. كل ذلك يعد مراحل متتالية فى تكوين ونشأة العولمة. وتزداد العولمة تأكيدًا مع الاتجاه إلى التوحيد والتنميط القياسى للنواحى الاقتصادية الاجتماعية والعلمية والثقافية، ثم توحيد المعايير الإنسانية كحقوق الإنسان والديمقراطية. ثم الاتجاه إلى الكونية، والتى تمثلت فى التكنولوجيا العالمية، المعلوماتية، الثقافة العالمية، الحرية، ثم أخيرًا سيادة القطب الواحد - وهذه هى الطامة الكبرى - مع انتهاء الحرب الباردة.

وهنا، يرى البعض أن مقاومة العولمة ستؤدى إلى انقسام العالم إلى جبهتين أو كتلتين، كتلة متقدمة، وكتلة متخلفة. الكتلة المتقدمة يزداد ارتباطها واندماجها بالعولمة، والتفاعل معها - فتزداد فيها تحسن نوعية الحياة. أما الكتلة المتخلفة، والتى ترفض العولمة، تفضل الانغلاق والانعزال، وتمارس القهر والتسلط وحكم الفرد، وينتشر بها الفساد، وتزداد تخلفًا مع الزمن. هذا رأى المجندين للدفاع عن العولمة، ولكن مع هذا الرأى يطرح السؤال التالى نفسه، فهل العولمة نظام جديد حقًا سواء للعالم المتقدم أو النامى، وأنه ستعم فوائده ومزاياه الجميع - كل حسب نشاطه ؟ أم أنه الطور المتطور - أو الشكل الجديد - للرأسمالية الغربية للتسلط على العالم النامى ؟ وذلك تشبيهًا بسلالات الأمراض التى تطور نفسها جيل بعد آخر لتزداد قدرة على الاختراق ومقاومة

المضادات.

والرأى الآخر - وهو جدير بالتقدير والدراسة وأخذه فى الاعتبار - يرى أن العولمة صورة جديدة من صور السيطرة - سيطرة الأقوى، أدواتها تبدلت وتنوعت - بعد أن كانت القوة العسكرية - وأصبحت العلم، التكنولوجيا المتطورة، المعلومات والاتصالات، احتكار المعرفة، أساليب التنظيم والإدارة المتطورة[1].

كما كان للإحباط النفسى على مدى عقود سابقة - منذ فترات الاحتلال العسكرى - دور أساسى فى الهرولة نحو العولمة، حيث أدى ذلك الإحباط إلى الاعتقاد بأن ثقافة العالم المتخلف وتراثها الاجتماعى هو المعول الأول فى أسباب تخلفها، ولكى تتخلص من التخلف وتلحق بالعالم المتقدم عليها أن تندمج فى تيار العولمة، وتتخلص من تراثها الثقافى والاجتماعى، ويقود هذه الموجة حاليًا عالم الشمال بقيادة الولايات المتحدة وبهدف السيطرة الثقافية والاجتماعية ومن ثم حضارية - كما سيتم الإشارة.

وبالنسبة لنا يعنى هذا إننا إزاء هجوم واختراق ثقافى وحضارى قوى وخطير، وبآليات قوية ومؤثرة ولم تكن متاحة فى أى عصر من العصور، وتتولى قيادته وتسريبه بطريقة سرطانية الولايات المتحدة بكل قوتها وأساليبها غير السوية، حيث تعمل وتهدف أن تسود العالم ثقافة أمريكية (تحت مسمى ثقافة عولمية) مشوهة بكل ما تحتويه من انحرافات اجتماعية.

وتمتد مخاطر العولمة إلى عولمة كيان المجتمع ذاته، بالاتجاه إلى تفكيك العلاقات الاجتماعية عن طريق خلخلة كثير من القيم الاجتماعية للمجتمع، والعقائد الدينية[2]، والتبشير بالقيم المادية، والتقليل من الانتماءات الوطنية، وذلك فى سبيل عولمة العالم من كل النواحى وفقًا لتوجهات عالم الشمال.

وهذا الرأى يجرنا إلى القول بأن العولمة إذا نظر إليها على أنها تطور حضارى للمجتمع الرأسمالى[3]، وأن الحضارة ليست عالمية ولكنها متفردة بمعنى أن لكل مجتمع حضارته - مثلا الحضارة الفرعونية، الحضارة العربية... - وحضارة المجتمع ترتبط بتاريخ وجغرافية هذا المجتمع ومن ثم فإن كافة الحضارات متفردة وليست عالمية. ويترتب على ذلك أن كافة جوانب العولمة ليست مناسبة للدول النامية - أى لا يمكن القبول بالعولمة كقالب واحد أو حزمة واحدة - ولا تستطيع تلك الدول أن تأخذ بكل جوانب العولمة خاصة ما له علاقة مباشرة بالنواحى الثقافية والاجتماعية والإنسانية بصفة عامة.

ومن ثم يمكن القول بأن العولمة ظاهرة محلية، إقليمية، قومية خاصة بمجتمع معين أو إقليم معين، ولا تنسحب على العالم كله، رغم ما يشيعه الغرب من ارتكازها إلى (الإنتاج، المادة، العلم، السوق)، ولها قوانينها التى يرى الغرب أنه لا يمكن مناقضتها،

---

(1) دكتور/حامد عمار، "العولمة والمعلوماتية فى التربية والتعليم"، جريدة الأهرام، 1998/8/15.

(2) ظهور جماعة عبدة الشيطان قد يطرح استفسارًا عن هل هناك أثر للعولمة وراء ذلك ؟

(3) دكتور/ عمر الفاروق، "تفنيد دعاوى العولمة"، جريدة الأهرام، 1999/7/30.

ولكن أثبت التاريخ أنه حتى القوانين الطبيعية لاحتمية وقابلة للتغيير والتبديل.

وكما هو واضح فإن عملية العولمة هى مجموعة من القرارات والإجراءات التى تتخذ لتأكد وضع الدولة أو المجتمع ضمن القطيع المتعولم من دول العالم - وخاصة النامى -، تلك القرارات والإجراءات تصدرها لمصلحتها القوى المسيطرة وتعمد - وتفرض تقنينها، وأوضح دليل على ذلك اتفاقية تحرير التجارة والمراحل التى مرت بها، والتمهيد العالمى الذى سبق دخولها حيز التنفيذ (تفكيك الاتحاد السوفيتى، وتفرد الولايات المتحدة يليها المعسكر بقيادة العالم) - بالإضافة إلى العديد من المنظمات والاتفاقيات التى أنشئتها القوى العظمى ثم قننتها لتصبح قراراتها ملزمة وذلك لما فيه مصلحتها[1].

ورغم ذلك فإن تلك الاتفاقيات والمنظمات وما تتضمنه من بنود ما هي إلا خيارات، لها بدائل بوسع الدول النامية أن تختار من بينها ولكن بشرط توفر الإرادة والترابط اللازم لمجابهة ظاهرة العولمة.

والمقصود هناك بالإرادة، هى الإرادة السياسية التى تستطيع أن تتخذ القرار وتتحمل تبعاته وتخطط له، كذلك الإرادة الشعبية التى تتمسك بخصائصها الاجتماعية الثقافية والحضارية وحرية قراراتها وتوجهاتها الاقتصادية.

أما الترابط فيعنى تضامن تلك المجتمعات والدول المتماثلة فى الظروف والأوضاع لتحقيق قدرة اقتصادية تمكنها من عدم الخضوع لتبعات العولمة، ومثال ذلك الاتحادات، والسوق المشتركة، والتجارة البينية، وغيرها بين المجموعات الإقليمية للدول النامية.

وهنا تجدر الإشارة إلى الدور الحاسم لراس المال العالمى والمؤثر على الاقتصاد الداخلى لدول العالم المختلفة - وخاصة الدول النامية - والعامل وراء ذلك هو إعطاء الحرية لحركة لرؤوس الأموال وبالتالى الارتباط القوى بين معدلات الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم بين الدول المختلفة، وذلك يجعل التأثير الخارجى أقوى من التأثير الداخلى على الأوضاع المالية والنقدية فى الدول، ولا تستطيع السيطرة عليها أو حتى التأثير إذا حدثت تغيرات كبيرة فيها، وأوضح دليل على ذلك ما حدث فى دول جنوب شرق آسيا السابق الإشارة إليه[1].

والتغييرات شديدة القوة فى أسواق رأس المال، إنما تهدف إلى إثبات وتحقيق أمرين، الأول هو الفائدة المتحققة فى الدول الكبرى من تلك الأزمات، لانخفاض قيمة وارداتها، وبالتالى تحقيق مستوى تضخم منخفض، وارتفاع أسعار الأسهم فى أسواقها الداخلية.

---

[1] مثال ذلك قرارات الأمم المتحدة لحصار الدول (ليبيا والعراق...).

[1] ويمكن الإشارة أيضًا إلى التقلبات الشديدة فى أسعار الصرف فى مصر - الزيادة الكبيرة فى سعر صرف الدولار - كذلك التناقص فى احتياطى العملات الأجنبية دون القدرة على السيطرة على تلك الاتجاهات.

والأمر الثانى، هو تعريف وإنذار والتأكيد لدول العالم - النامى على وجه الخصوص - أنه لا قبل لها بمجابهة تلك التقلبات بمفردها، ولابد من وجود آلية عالمية لتحقيق الاستقرار فى الأسواق المالية، حيث تشير تلك الدول إلى ضرورة تأسيس نوع من الرقابة العالمية على السلطات المالية المحلية فى الدول المختلفة، وتشرف كذلك على أسلوب عمل النظام المصرفى العالمى فيما يتعلق بالقروض وانتقالات رؤوس الأموال.

وهنا بلاغ وتأكيد بأنه إذا تحقق ذلك فإن الدول الرأسمالية - وفى مقدمتها الولايات المتحدة - تكون قد وصلت إلى أهدافها من العولمة وهى السيطرة المالية على النظام العالمى، بالإضافة إلى السيطرة الاقتصادية - والتجارية - وهذا اقوى من وجود حكومة عالمية. وشواهد وأحوال العالم - وخاصة العالم النامى - تشير إلى أن تحقيق هذا الهدف ليس ببعيد، وحينئذ لن تستطيع دول العالم النامى الفكاك من مصيدة العولمة وسيطرة وتحكم القطب الواحد.

ومما يؤكد أن العولمة صناعة أمريكية يستهدف منها السيطرة العالمية ما طرحه الكاتب الأمريكى دايفيد روتكويف فى مقاله (مذبح الإمبريالية الثقافية/1997) [1]، يقول:

- "إن أهم مراحل العولمة - المدخل الأساسى - هو إزالة الحواجز الثقافية، بمعنى محو الثقافة الوطنية - المحلية - وإحلالها بالثقافة العالمية، وهى مسئولية الولايات المتحدة، التى يجب أن تهيمن على موجات الأثير - وتدفق المعلومات، حتى يكون لها الهيمنة والسيطرة على الفضاء، كما كان لبريطانيا العظمى الهيمنة على البحار.
- فى ظل الثقافة العالمية - ثقافة العولمة - فإن المجتمعات تصبح فى غير حاجة إلى أصولها التاريخية وتراثها الثقافى، ومن ثم يمكن تشكيلها والتأثير عليها وتوجيهها حيث تريد القوة العالمية المسيطرة.
- هذه الثقافة العولمية التى لابد أن تأخذ بها الدول تقوم على أساس الديمقراطية، الليبرالية، والسوق العالمية، والشركات عابرة الجنسية، وثقافة الاستهلاك، وتلغى مؤسساتها الثقافية المحلية.
- وفى النهاية ندعوا إلى أن تكون اللغة الإنجليزية هى لغة التخاطب فى العالم، وبالتالى قتل اللغات الأخرى".
- ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل بلغ به السفور مداه بالقول بأن على الآخرين - الجميع - مساعدة الولايات لتحقيق ذلك.

وهذا ليس تحليلاً فرديًا، وإنما هو واقع تؤكده الأحداث، كما يؤكده معارضة كثير من الدول الأوروبية - موطن الديمقراطية الليبرالية - فى وجه ما تروج له الولايات المتحدة من ثقافة العولمة، ومما يؤكد هذا الواقع بعض المؤشرات التى منها :

---

[1] دكتور محمد سكران، "هذه هى ثقافة المستقبل الموعود"، جريدة الأهرام، 2000/12/1.

- انتشار وزيادة مد الثقافة الغربية وفى مقدمتها - أو على رأسها - الثقافة الأمريكية عن طريق الأفلام - والتليفزيون، ومدارس اللغات، والجامعات الأجنبية فى الدول الخارجية، واعتبار اللغة الإنجليزية لها المقدمة عن اللغة الوطنية - أليس هذا واقع فى مصر... وغير ذلك كثير.
- ازدياد تركز الثروة على المستوى الدولى، وكذلك داخل كل دولة على حدى، وتزايد تحالفات رأس المال على المستوى العالمى، والمستوى المحلى، مما يدعوا إلى القول بأن سيطرة - أو قل دكتاتورية - رأس المال قد بزخ عهدها فى العالم، وعلى مستوى الدول - والدول النامية ذاتها - (اتحاد الشركات الكبرى، الشركات عابرة الجنسية، اندماج الشركات، الخصخصة داخل الدول النامية تشتريها القلة من الرأسماليين...).

وهناك نحو خمسمائة شركة كبرى فى العالم تسيطر على نحو ثلثى التجارة العالمية - من هذه الشركات 156 شركة أمريكية، 100 شركة يابانية، ونحو 244 شركة أوروبية[1].

ففى مجال السلع الاستهلاكية تسيطر خمس شركات متعددة الجنسية على حوالى 70٪ من السوق العالمى، كما أن أكثر من 50٪ من صناعة السيارات والطيران والإلكترونات تسيطر عليها خمس شركات أخرى متعولمة، وفى حقل الإعلام فإن خمس شركات تسيطر على نحو 40٪ من الصناعة الإعلامية فى العالم[2].

ولا ننسى أنه فى مجال عولمة الإنتاج تم إلغاء بلد المنشأ أو المنتج، واستبدلت باسم الشركة المنتجة - فالسيارة المرسيدس استبدل (صنعت فى ألمانيا) بإنتاج (مرسيدس)، وصنع فى اليابان مثلاً استبدلت بإنتاج (توشيبا).

وبمناسبة القول السابق يطرح السؤال التالى نفسه وهو، هل العولمة بمفهوم سيطرة القطب الواحد سوف تزداد - قوة وشراسة - وتستمر ؟

وفى محاولة للإجابة على هذا التساؤل نذكر بالآتى :

- إلى مدى متوسط سيظل المشروع الأمريكى للعولمة (العولمة صناعة أمريكية) قائمًا، ولكن الذى يبدو فى الصورة الدائمة التغير هو محاولة الدول الأوروبية المستمرة للخروج عن الخط الأمريكى واستقلالها بقرارها، والرفض بأن تكون الأداة المنفذة للإرادة الأمريكية، وهذه بداية تكوين قطب جديد - الاتحاد الأوروبى - بجانب القطب الأمريكى.
- كما أن الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا والتى تمت فى إبريل 1997، وتجاهد للتوسع تجاه الهند وأسيا الوسطى، ذلك يؤدى بالتأكيد إلى

---

(1)، (2) عبد الحى زلوم، "نذر العولمة"، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، الطبعة الأولى، ص 351، ص 353، غازى الصورانى، "البعد التاريخى المعاصر لمفهوم العولمة وتأثيرها على الوطن العربى"، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية، العدد العشرون، السنة الثانية عشر، يوليو 2000، ص 100، ص 101.

تكوين القطب الثالث المتنامى القدرة، والمتوقع أن تتفوق قدرته على القطب الأول خلال عقود قليلة، ولكن عليه أن يتحوط تجاه ما قد يتعرض له من القطب الأول.

- ثم هناك المشروع الأوسع الذى يضم الصين وروسيا بالإضافة إلى الهند، وباكستان، بالإضافة إلى اليابان.
- إن تكون هذه الأقطاب وتناميها يجعلنا نتساءل أين موقع عالمنا العربى والإسلامى من الأقطاب المستجدة فى عملية العولمة، وهل هناك امل فى قطب عربى فى هذا المجال.

وأخيرًا، قد يسأل القارىء نفسه وما العمل ؟، وكيف يمكننا الحفاظ على هويتنا وثقافتنا، وحريتنا والتعرض للإجابة على هذا التساؤل يمكن تركيزها فى النقاط التالية :

- دراسة انعكاسات العولمة ونتائجها على مختلف الأقطار والاستفادة من تجربتها
- تعميق الإصلاح الاقتصادى، والخصخصة بقواعد تكون فى صالح المجتمع أولاً.
- تطوير التعليم والتكنولوجيا فى المجتمع، واتباع المنهج العلمى فى كل نواحى الحياة.
- التمسك بالثقافة العربية وتطويرها، والتأكيد على الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع العمل على تفعيل دور الأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى.
- العنصر البشرى هو الفاعل الرئيسى فى تنمية المجتمعات، فتطويره وتنمية ضرورة وبما يؤدى إلى تطوير عنصر الإدارة فى المجتمع، وتطوير مؤسسات الدولة يقوم على العنصر البشرى.
- وأخيرًا وليس أخرًا، نذكر بما يطلق عليه السوق العربية المشتركة التى تحدثنا عنها منذ نصف قرن أو يزيد وما زال الحديث مستمرًا. وعن طريقها يمكن تجنب كثيرًا من مخاطر العولمة. والتى قامت على الورق فحسب. حيث تقرر فى عام 1950 إنشاء المجلس الاقتصادى العربى، ثم اتفاقية التجارة والترانزيت عام 1953، واتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957، وقرار السوق العربية المشتركة عام 1964، واتفاقية الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى عام 1967، ومركز التنمية الصناعية العربى عام 1968، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 1969. ذلك بالإضافة إلى الاتحادات الاقتصادية المشارقية، والمغاربية

وصولاً إلى اتفاقية منظمة التجارة العربية الحرة عام 1997 والتى صادق عليها ثمانية عشر دولة عربية. كل ذلك وبدون فاعلية مؤثرة على الاقتصاديات العربية.

- **إمكانيات وقدرات بعض الدول وعلاقتها بالعولمة :**

وفيما يلى نشير إلى بعض القدرات والإمكانيات لبعض دول العالم، والتى سوف يتحدد وضعها على خريطة العولمة كدولة مؤثرة، موجهة، لها حرية القرار، أم دولة متأثرة، متلقية، قراراتها تابعة.

ويأتى فى مقدمة دول العالم من حيث القدرات الولايات المتحدة الأمريكية بدون شك، حيث تمثل 4.5٪ من سكان العالم، ونحو 6.5٪ من مساحته، وتحقق 23.3٪ من إجمالى الناتج القومى العالمى، وإنفاقها العسكرى يمثل 28٪ من الإنفاق العسكرى فى العالم، بها 10٪ من أطباء العالم - جدول رقم (1) - هذا عدا القدرات التكنولوجية والعلمية الفائقة، مما يضعها على قمة دول العالم من حيث الإمكانيات وبالتالى من حيث قدرة التأثير والريادة والتوجيه.

كما تعلن معدلات التضخم فى الدول عن مدى قدرة الاقتصاد الوطنى، وسلامة هياكله وتوجهاته، أيضًا إمكانيات النمو به. وبالنظر فى تلك المعدلات (جدول 2) يتضح أن أدنى معدلات تضخم توجد بالدول المتقدمة وبمتوسط 1.4، بينما يصل فى الدول النامية إلى نحو 6.5 كمتوسط (عام 1999) ويبلغ المتوسط فى الدول الأفريقية نحو 11٪ سنويًا، بينما فى دول الاتحاد السوفيتى السابق يبلغ نحو 43.7٪، وأدنى معدلات تضخم تحققت عام 1999 فى اليابان (-0.3)، والاتحاد الأوروبى (1.4)، ثم الولايات المتحدة (2,2).

أما جدول (3) فله أهمية خاصة حيث يشير إلى الوضع الغذائى للدول العربية بالنسبة للعالم الخارجى - وبمعنى أدق يشير إلى حجم الفجوة الغذائية ومدى اعتماد الدول العربية على العالم الخارجى فى الحصول على الغذاء، ووفقًا لمقولة **من لا يملك غذائه لا يملك حريته**، يتضح من الجدول أن قيمة الفجوة الغذائية العربية تبلغ نحو 13.01 مليار دولار سنويًا فى المتوسط، وأن نسبة الاكتفاء الذاتى لكل من الحبوب والدقيق، السكر، الزيوت، يمثل نحو 6.7٪، 34.5٪، 42.7٪ على الترتيب (عام 1998).